المبحث الثاني

ضوابط التفسير العلمي فيما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّةَ الكونيَّة والمفسِّرَ والنَّص

مستخلص البحث الثاني

إن الآيات الكونية في القرآن الكريم تحثُّ على التفكر في ملكوت الله تعالى، ومعاني القرآن عمرمًا مصوغة بحيث يصلح أن يخاطب بها الناس كلهم على اختلاف مداركهم وثقافتهم، وعلى تباعد أزمنتهم وبلدانهم، ومع تطور علومهم واكتشافاتهم. والمتأمل في نصوص القرآن يدرك أن أسلوب الخطاب يتضمن سطحًا قريبًا، وعمقًا وجذورًا، فالعاميُّ يفهم منه السطح القريب، والمثقف يفهم العمق، والباحث المتخصص يفهم أعماق المعنى وجذوره.

والباحثون في العلوم الكونية إنما تنبهوا لذلك البعد في مفهوم النص؛ فإن المتخصص في علم من العلوم يتنبه لما له صلة بتخصصه، وحيث إن ذلك الباحث في العلوم الكونية قد لا يكون محيطًا بقواعد التأويل وضوابطه كان لزامًا عليه أن يرد ما تبادر إلى ذهنه إلى مفسِّرٍ عالمٍ بالضوابط العامة التي تخص النص، وبما يدرء التعارض بين النقل والحقائق العلميَّة القطعيَّة.

وقد جعل الله عَزَّوَجَلَّ المنَزَّلَ لقوم يعقلون، وجعل العقل مناط التَّكليف كما هو معروف ومقرَّر، وجعل العلم والنَّظر، والتفكر في الخلق، طريقًا موصلًا إلى الحقائق، ودالًا على الخالق عَزَّوَجَلَّ؛ ولذلك لا يتصوَّرُ وجودُ نصٍّ من مشرِّع حكيمٍ يتناقضُ مع المسلَّمات والمبادئ العقليَّة، أو الحقائقِ العلميَّة. ونقول باستحالة وجود تعارض بين الآيات القرآنية، والحقائق العلميَّة، ومن قال بذلك فهو إمَّا جاهل بالآية، أو جاهل بالحقيقة العلميَّة. ومن هنا فقد حرصت في الدراسة على بيان ضوابط التفسير العلمي فيما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّةَ الكونيَّة والمفسِّرَ والنَّص.

مُقَدِّمَة:

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين، والصلاة والسلام خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن هذا البحث يعدُّ مكملًا لمبحث: (مبادئ التفسير العلمي لنصوص القرآن الكريم وضوابط التعريف)، وقد كنت قد تناولتُ في المبحث الأوَّل ما هو بمثابة التأسيس لهذا اللون من ألوان التفسير، وعرضت أدلة كل من المؤيدين والمعارضين، مع البيان والتحقيق.

وقد خلصت إلى تعريف التفسير العلمي بأنه (الكَشْفُ عَنْ وجْهِ الصِّلةِ بينَ الآياتِ القرآنيَّةِ وبينَ مكتشفاتِ العلومِ في ضوءِ ما ثبتتْ صحَّته من نظريَّاتِ العلومِ الكونيَّةِ مِنْ حيثُ دلالتُها على ذلك مِنْ غيرِ تكلُّفٍ، وفقَ ضوابطِ التَّفسيرِ وقواعدِهِ العامَّةِ، على وجْهٍ يَدُلُّ على أنَّ القرآنَ الكريم كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ الَّذي لا تَنْقَضِي عَجَائِبُه.

ويتوسَّع فيه بحيثُ يشملُ المسائلَ ذاتِ الرُّجحانِ الظَّني. وغايةُ الأمر أنَّه يلزم عند مجرَّدِ غلبةِ الظَّنِّ ألَّا يَقْطَعَ المفسِّرُ بأنَّ المعنى الَّذي غَلَبَ على ظنِّهِ هو مرادُ الله عَزَّوَجَلَّ من النَّصِ، بل يقولُ ما يُشْعِرُ بِعَدَمِ الجزم، كقوله: المعنى عندي -والله أعلم- وأشباه ذلك من العباراتِ المشعرةِ بعدم القَطْعِ فيما لا قاطع فيه).

وأعرض هنا أهمَّ ما قيل في ضوابطِ (التَّفسير العلمي للآيات الكونية وآيات الخلق)، والإرشادات المنهجية إلى تفسير هذه الآيات فيما يخصُّ النَّص، أو الظَّاهرة العلميَّة، أو المفسِّر.

وبناء على ذلك فقد قسمت محاور البحث إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

١ – المبحث الأول: ما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّةَ الكونيَّة.

٢ – المبحث الثاني: ما يخصُّ المفسِّر.

٣ – المبحث الثالث: ما يخصُّ النَّص.

أهمية البحث:

أما أهمية البحث فإني قد رأيتُ بعد الاطلاع أنَّ الكثير من الباحثين في العلوم الكونيَّة عندما عُرضت عليهمْ بعضُ آيات القرآن الكريم تَبَادَر إلى أذهانهم من المعنى والتَّأويل ما يتوافقُ مع تلك العلوم ممَّا ثبت من الحقائق الكونيَّة، أو من النَّظريَّات الَّتي ترجَّح عندهم أو عند طائفة منهم ثبوتها.

وتأمَّلوا ذلك التَّوافق العجيب بين تلكَ العلوم، وبين آياتِ القرآنِ الكريم، ولما جهروا بتلكَ المعاني المستفادة من نصوص القرآن الكريم، والتي توافق تلك العلوم ظَهَرَ لونٌ جديدٌ من ألوانِ التَّفسيرِ بصبغةٍ جَدِيدةٍ لم يَعْهَدْهَا السَّابقون تفتحُ آفاقًا جَدِيدةً لمفهوم النَّصِّ.

وأطلقَ المعاصرون على هذا اللَّون من ألوان التَّأويل إطلاقًا اصطلاحيًّا مركَّبًا، وهو (التَّفسير العلمي)، وذلك المعنى المركَّب، أو قل: المؤتلف من جزأين يفيد من المعنى ما لم يعهده السَّابقون.

ولا يخفى أن التأصيل والتحقيق لما يندرج تحت هذا الفن ينفي الكثير من التأويلات السقيمة، والنظريات التي لا يصلح أن تكون مما يندرج تحت مفهوم النص.

فمن أهم أهداف البحث: التمييز الصحيح من المعاني التي تندرج تحت هذا الفن مما لا يصلح.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤالين التاليين:

١ – ما السبيل إلى الاهتداء إلى التعريف السليم للتفسير العلمي لنصوص القرآن الكريم الجامع المانع مع بيان ضوابطه وحدوده؟

٢ – كيف نميز بين ما يمكن أن نعده من التفسير العلمي وبين ما يخرج عن حدود وضوابط علم التفسير؟

أهداف البحث:

بناء على ما تقدم كان لزامًا على الباحثين تحقيق المعنى، وبيان أنَّ من المعاني الَّتي جدَّت ما يتَّفق مع أُصولِ التَّفسيرِ العامَّة وضَوابِطِه وأصولِ اللُّغة وضَوابِطِها، ومنها ما لا يتَّفق. وبيان أنَّه لا مشاحة في الاصطلاح ضمن الأصول والضَّوابط.

ولا يُدْرِك ذلك إلَّا المتخصِّصون في علوم التَّفسير، وقد لا يُدْرِكُ ذلكَ أربابُ العلومِ الأخرى، فإن كان لهم من النَّظرِ وإضافةِ معانٍ إلى النَّص فينبغي أن يردُّوا ذلك إلى أهله من المتخصِّصين في العلوم الشَّرعيَّة والتَّفسير، يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النِّساء:٨٣].

وهذا ما دفعني إلى كتابة هذا (البحث)؛ ليكون عونًا للباحثين، ينيرُ لهم السَّبيل، ويرفع عنهم الاختلاف.

المطلب الأول
ما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّةَ الكونيَّة

١ – التَّعويلُ على الحقائقِ لا الفرضيَّات:

ولا يقال: إنَّ العلم ليس فيه حقائق ثابتة إلى الأبد، فكم من قضايا علميَّة كانت يومًا ما –بل ظلَّت قرونًا وقرونًا– حقائق مقدَّسة، ثمَّ ذهبت قدسيَّتها العلميَّة، وأثبت التَّطور العلمي عكسها.

هذا صحيح ومعروف ولكن حسبنا الثَّبات النِّسبي للحقائق، فهذا هو الَّذي في مقدورنا بوصفنا بشرًا..وقد قيل في تعريف التَّفسير: هو بيان مراد الله عَزَّوَجَلَّ بقدر الطَّاقة البشريَّة[1].

٢ – أن تكونَ الظَّاهرةُ ممَّا يحتملها النَّصُّ من غير تكلُّفٍ ولا تعسُّفٍ.

٣ – أمَّا (المسائل النَّظريَّة ذات الرُّجحان الظَّني) فإنَّما تُذْكَرُ:

أ – لتوسيعِ المدلول.

ب – تُذْكَرُ على أنَّها فُرُوضٌ واحتمالاتٌ يترجَّحُ ثبوتها.

فإن آلَ أمرُها إلى القبولِ كانَتْ من (التَّفسيرِ العِلميِّ)، وإن آلَ أمرُها إلى الرَّفضِ لم تكن كذلك.

٤ – ألَّا تتنافى مع ما يظهر من معنى النظم الكريم.

٥ – ألَّا يدعى أنها المراد وحده دون الظَّاهر إن كان ثمة معنىً ظاهرًا لا يتناقض معه.

---

(١) بتصرُّف عن (كيف نتعامل مع القرآن) (ص:٣٨٢).

٦ – لا مانِعَ من إطلاقِ مسمَّى: (التَّفسيرِ العلميِّ) على (المسائل النَّظريَّة ذات الرُّجحان الظَّني) تجوُّزًا، ووفق منهجٍ واضحِ المعالم، بحيث لا يُؤثِّرُ بطلانُهَا على قَدَاسَةِ النَّص –كما سبق بيان ذلك–.

٧ – أن لا يكونَ ثَمَّةَ تعارضٌ بين ظَاهِرةٍ ذاتِ رجحانٍ ظنِّيٍّ عند البعضِ، وأخرى تترجَّحُ عليها عند آخرين.

المطلب الثاني
مـا يخـصُّ المفــسِّر

١ – إنَّ أوَّلَ ما يشترطُ في (المفسِّر) أن يكونَ صحيحَ الاعتقاد سائرًا على مَنْهَجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، غيرَ مبتدعٍ في دين الله عَزَّوَجَلَّ.

قال الإمام أبو طالب الطَّبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أوائل تفسيره القول في (آداب المفسِّر): "اعلم أنَّ من شرطه صحَّة الاعتقاد أوَّلًا، ولزوم سنَّة الدِّين، فإن من كان مغموصًا عليه في دينه لا يؤتمن على الدُّنيا، فكيف على الدِّين؟ ثمَّ لا يؤتمن في الدِّين على الإخبار عن عالم، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله عَزَّوَجَلَّ؟ ولأنَّه لا يؤمَنُ أن يكون متَّهمًا بالإلحاد ويبغي الفتنة، ويغري النَّاس بليِّه وخداعه...وإن كان متَّهمًا بهوىً لم يؤمن أن يحمله هواه، على ما يوافق بدعته"(١).

وفي (البرهان): "اعلم أنَّه لا يحصل للنَّاظر فهم معاني الوحي، ولا يظهر له أسراره، وفي قلبه بدعةٌ أو كِبْرٌ أو هوى أو حبُّ الدُّنيا، أو هو على ذنبٍ، أو غير متحقِّق بالإيمان، أو ضعيف التَّحقيق، أو يعتمد على قول مفسِّرٍ ليس عنده علمٌ، أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض"(٢).

قال السُّيوطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وفي هذا المعنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف:١٤٦].

---

(١) انظر: الإتقان (٤/٢٠٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/١٨٠-١٨١).

قال سفيانُ بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يقولُ: أَنْزَعُ عنهم فَهْمَ القرآنِ. أخرجه ابن أبي حاتم"[1].

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "المعنى: سأمنع وأصد"[2]. وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أي: سأمنع فهم الحجج والأدلة الدالة على عظمتي وشريعتي وأحكامي قلوبَ المتكبرين عن طاعتي، ويتكبرون على الناس بغير حقٍّ، أي: كما استكبروا بغير حقٍّ أذلهم الله بالجهل"[3].

فينبغي لطالب الحق والهداية أن يحترز عن الصفات المذمومة التي تصد عن الحق، أو تعيق الفكر عن سديد النظر، ومن هذه الصفات التكبر والغرور والعجب؛ لأن من شأن المتكبر في غالب أحواله أن يستنكف عن قبول النصح، وعن الاستماع وحضور مجالس العلم؛ ولذلك فإنك ترى المتناظرين في مسائل الدِّين أو السِّياسة يزعمون أنَّهم يتباحثون عن أسرار الدِّين، أو مصالح الأمَّة، ثمَّ إنهم يتجاحدون تجاحد المتكبِّرين، ومهما اتَّضح الحقُّ على لسان واحدٍ منهم أَنِفَ الآخرُ قبولَه، وتشمَّر لجحده، واحتال لدفعه، بما يقدر عليه من التَّلبيس، وذلك من أخلاق الكافرين والمنافقين، إذ وصفهم الله عَزَّوَجَلَّ؛ فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصّلت: ٢٦]. فكلُّ من يناظر للغلبة والإفحام لا ليغتنم الحقَّ إذ ظفر به فقد شاركهم هذا الخلق ، وكذلك يحمل ذلك على الأنفة من قبول الوعظ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ﴾ [البقرة:٢٠٦].

---

(١) الإتقان (٤/٢١٦)، تفسير الطَّبري (١٣/١١٢)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٥٦٧)، العظمة، لأبي الشَّيخ (١/٣١٥)، تفسير ابن كثير (٣/٤٧٥)، فتح القدير (٢/٢٨١)، نوادر الأصول (١/١٨٢). وفي (الدر المنثور): "وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشَّيخ عن سفيان بن عيينة في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾، يقول: أنزع عنهم فهم القرآن". الدُّر المنثور (٣/٥٦٢). وفي (التفسير): "أي: سأمنع فهم الحجج والأدلَّة الدَّالَّة على عظمتي وشريعتي وأحكامي قلوبَ المتكبِّرين عن طاعتي، ويتكبَّرون على النَّاس بغير حقٍّ، أي: كما استكبروا بغير حقٍّ أذلَّهُمُ الله عَزَّوَجَلَّ بالجهل؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠].

(٢) المحرر الوجيز (٢/ ٤٥٤).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/٤٢٦).

والعُجْبُ قد يحمل صاحبه على تعظيم نفسه حتى تستولي عليه الغفلة، ويفرح بما هو عليه، ويستغني بما عنده، وربما يصل إلى (غرور العلم) الصَّارف عن الآيات والحجج، والصادِّ عن الهداية، و(غرور العلم) سببٌ في خلق نزعة الإلحاد والجحود، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر:٨٣].

وهذا النوع من الغرور هو خداع للنفس، وركون إلى ما يوافق الهوى. وإطلاق العلم على اعتقادهم تهكم وجري على حسب معتقدهم، وإلا فهو جهل، وإن كان قد أصاب علمًا من طرف فهو جاهل بجوانب أخرى، ولو أنه بحث أو ردَّ ما أشكل عليه إلى أولي العلم لذهب عنه ما يجد في نفسه من الشبه، ورجع عن الانحراف، واستقام على الهداية. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣]. لكن الغرور منعه من الاستفادة من علم غيره، فبقي في ظلمة الجهل.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ألا ترى أنَّ الذي يعظم نفسه بالباطل يريد أن ينصر كل ما قاله -ولو كان خطأ-"(١).

٢ - التَّجرُّدُ عن الهوى والحَسَد، فالأهواءُ تدفع أصحابها إلى نصرة مذهبهم، فيغرون النَّاسَ بلينِ الكلامِ ولحنِ البيان.

قال ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والحسد شر تلازمه شرور: العجب، والاحتقار، والكبر. وإنما ينشأ الحسد من العجب وحب الذات، فتسول له نفسه أن غيره ليس أهلًا لنعم الله، وكفى بهذا معاداة للمنعم"(٢).

وقد أخبر الله عَزَّوَجَلَّ عن الأمم السالفة أنهم قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [يس:١٥]، وقالوا: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون:٤٧]، ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون:٣٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٢٩٢).

(٢) تفسير ابن باديس (١/ ٣٧٩- ٣٨٠).

والحسدَ يعدُّ من (الصوارف الذَّاتية) عن الحقِّ؛ لكونه من أمراض القلوب، ومن الآفات التي تصيب النفس فتؤثِّر في الفكر، وهو من العقبات في طريق الهداية من حيث كونه مشتتًا للأفكار، ومورِّثًا للوسواس، ومكدرًا للحواس.

يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة:١٠٩]. فالمعنى أن حسد الإنسان ذاتي صارف عن الحق، وهو من أمراض النفس، فمودتهم لكفركم من عند أنفسهم، لا أنه عندهم هو الحق. وقد فصلتُ القول في ذلك في كتابي: (عقبات في طريق الهداية)، فجعلت من العقبات التي تصد عن الحق والهداية: عقبة اتباع الهوى، وعقبة العجب والكِبْر، وعقبة الغرور، وعقبة الحسد..إلى غير ذلك.

٣ – أن يحترز طالب الهداية والحق عن العقبات المضلة عن الحق والهداية، وقد أحصيتها في مصنف مستقل، وتحصل لي منها أربعة وخمسين عقبة.

٤ – أن يبدأَ أوَّلًا بتفسيرِ القرآن بالقرآن، فما أُجمل منه في موضع فإنَّه قد يفَصَّل في موضع آخرَ، وما اختصرُ منه في مكانٍ فإنَّه قد يُبسَطَ في مكانٍ آخر.

٥ – أَنْ يُطْلَبَ التَّفسيرُ مِنَ السُّنَّة؛ فإنَّها شَارِحَةٌ للقرآنِ، موضِّحةٌ له. وقد ذكر القرآن أنَّ أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما تصدر منه عن طريق الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النِّساء:١٠٥].

وذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ السُّنَّةَ مبيِّنة للكتاب: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النَّحل:٤٤].

وقال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ((**ألا إنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ ومِثْلَهُ مَعَه**))[1]، يعني: السُّنَّة.

وأمثلة هذا في القرآن كثيرة، كتفسير: (السَّبيل) بالزَّاد والرَّاحلة، وتفسير: (الظلم) بالشِّرك، وتفسير: (الحساب اليسير) بالعرض. وتفسير القوة في ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠] بالرمي. وكتفسير العبادة بالدعاء في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

(١) أخرجه أحمد [١٧١٧٤]، وأبو داود [٤٦٠٤]، والطبراني [٦٧٠]، والبيهقي في (الكبرى) [١٩٤٦٩].

عِبَادَتِي﴾ [غافر:٦٠] إلى غير ذلك. وقد جمعها السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرتبة مع السور في آخر فصل من كتابه من كتابه: (الإتقان في علوم القرآن)[١]، كما عقد في (معترك الأقران) فصلًا في (أحاديث نبويَّة تفسِّرُ آياتٍ قرآنية)[٢].

٦ - فإذا لم يجد التَّفسير من السُّنَّة رجع إلى أقوال الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فإنَّهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما لهم من الفهم التَّام، والعلم الصَّحيح، والعمل الصَّالح.

وقد قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب (معرفة علوم الحديث): "إنَّ الصَّحابيَّ الَّذي شهد الوحي والتَّنزيل، فأخبر عن آية من القرآن أنّها نزلت في كذا وكذا، فإنّه حديث مسند"[٣].

وقال صاحب (كشّاف القناع) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "يلزم الرُّجوع إلى تفسير الصَّحابيِّ؛ لأنّهم شاهدوا التَّنزيل، وحضروا التَّأويل. فتفسيره أمارة ظاهرة. وإذا قال الصَّحابيُّ ما يخالف القياس فهو توقيف. وقال القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤] وغيره من الحنابلة: إن قلنا: إنَّ قول الصَّحابيِّ حجَّة لزم قبول تفسيره، وإلَّا فإنَّ نقل كلام العرب في ذلك صيّر إليه، وإن فسَّره اجتهادًا أو قياسًا على كلام العرب لم يلزم قبول تفسيره"[٥].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٤/٢٤٤).

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن (٣/٥٠١)، وانظر: البرهان في علوم القرآن (٢/١٥٦- ١٥٧)، مناهل العرفان (٢/١٢-١٤).

(٣) وانظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم النَّيسابوري، (ص:٢٠)، وانظر: المستدرك على الصَّحيحين (٢/٢٨٣)، الإتقان (٤/٢٠٠)، إغاثة اللهفان (١/٢٤٠)، توضيح الأفكار (١/٢٥٥)، تدريب الرَّاوي (١/١٩٢-١٩٣)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/٣٩٧)، وفي (النُّكت): "ما قيل: إنَّ تفسير الصَّحابي مسند إنَّما هو في تفسير يتعلَّق بسبب نزول الآية أو نحو ذلك". ذكر الحافظ أن ابن الصلاح تبع في ذلك الخطيب. أمَّا الحاكم فأطلق النَّقل عن البخاريِّ ومسلم أنَّ تفسير الصَّحابي الَّذي شهد الوحي حديثٌ مسند. قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والحقُّ أن ضابط ما يفسِّره الصَّحابي إن كان ممَّا لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولا عن لسان العرب فحكمه الرَّفع وإلَّا فلا. كالإخبار عن الأمور الماضية...وعن الأمور الآتية، والإخبار عن عمل له ثوابٌ مخصوصٌ أو عقاب". النُّكت على كتاب ابن الصلاح (١/٨٦)، و(١/٤٣٤).

(٤) يعني أبا يعلى.

(٥) كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٤٣٤).

٧ - فإذا لم يجد في القرآن ولا في السُّنَّة ولا في أقوال الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ فقد رجع كثيرٌ من الأئمَّة إلى أقوال التَّابعين، كمجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، والرَّبيع بن أنس وقتادة، والضَّحاك بن مزاحم، وغيرهم من التَّابعين.

ومن التَّابعين من تلقَّى جميع التَّفسير عن الصَّحابة، وربَّما تكلَّموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، والمعتمد في ذلك كلِّه النَّقل الصَّحيح..

٨ – أن يكون عالما باللُّغة العربيَّة وفروعها؛ فإنَّ القرآن نزل بلسانٍ عربيٍّ، ويتوقَّف فهمه على مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع. قال مجاهد رَحِمَهُٱللَّهُ: "لا يحلُّ لأحدٍ يؤمنُ بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ إذا لم يكن عالما بلغات العرب"(١).

قال الإمام مالك رَحِمَهُٱللَّهُ: "لا أُوتَى برجل يفسِّر كتاب الله عَزَّوَجَلَّ غيرَ عالمٍ بلغة العرب إلَّا جعلته نكالًا"(٢).

والمعاني تختلف باختلاف الإعراب، ومن هنا كانت الحاجة إلى اعتبار علم النَّحو، والتَّصريف الَّذي تعرف به الأبنية، والكلمة المبهمة يتَّضح معناها بمصادرها ومشتقاتها. وخواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، ومن حيث اختلافها بحسب وضوح الدِّلالة وخفائها. ثمَّ من ناحية وجوه تحسين الكلام -وهي علوم البلاغة الثَّلاثة: المعاني والبيان والبديع- من أعظم أركان المفسر؛ إذ لا بدَّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك الإعجاز بهذه العلوم.

٩ – أن يكون عالما بأصول العلوم المتَّصلة بالقرآن، كعلم القراءات؛ لأنَّ به يعرف كيفيَّة النُّطق بالقرآن، ويترجَّح بعض وجوه الاحتمال على بعض، وعلم التَّوحيد، حتى لا يؤوِّل آيات الكتاب الَّتي في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته تأويلًا يتجاوز الحقَّ، وعلم الأصول، وأصول التَّفسير خاصَّة، مع التَّعمق في أبوابه الَّتي لا يتَّضح المعنى ولا يستقيم المراد بدونها، كمعرفة أسباب النُّزول، والنَّاسخ والمنسوخ، ونحو ذلك .

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢٩٢/١)، الإتقان (٤/ ٢١٣)، روح المعاني (٦/١).

(٢) رواه البيهقيُّ في (شعب الإيمان) [٢٠٩٠]، انظر: البرهان في علوم القرآن (١٦٠/٢)، الإتقان (٢٠٩/٤).

١٠ – دقَّةُ الفَهْمِ الَّتي تمكِّنُ المفسِّرَ من ترجيحِ معنىً على آخَرَ، أو استنباط معنى يتَّفق مع نصوص الشَّريعة[١].

١١ – ضرورةُ المعرفةِ بأوليَّات العلوم، وآليَّات التَّفسير.

١٢ – انتباه المتخصص في العلوم إلى ما لم يتنبه له غيره:

إنَّ كلَّ مفسِّر يتأثر بثقافته الَّتي أتقنها، فتفسير الفقيه غير تفسير المتكلِّم، وهما غير تفسير اللُّغوي...الخ.

فقد قرَّرَ علماءُ النَّفسِ أنَّ قوَّة الانتباهِ إلى الشَّيء لها علاقةٌ بما اختَمَرَ في نفس الإنسان، وبما يهتم به، فالصُّورة أو اللوحة الفنيَّة قد يراها أكثر من واحدٍ، فمنهم من لا يلتفت إليها أصلًا، ومنهم من ينظر إليها نظرة خاطفة، ومنهم من يتأملها تأمُّلًا مفصَّلًا عميقًا.

فانتباه الرَّسام ليس كانتباه الشَّاعر، وانتباه الشَّاعر ليس كانتباه الرّجل العادي..الخ.

وإذا عرفنا ذلك، فلا ينبغي أن ننكر على العالم من علماء الكون أو الطَّبيعة أن ينتبه إذا قرأ الآية من القرآن الكريم إلى ما فيها من معانٍ تتَّصل بثقافته وتخصُّصه، لم ينتبه إليها غيره من علماء الدِّين والشَّرع، أو فحول علماء البلاغة والفقه.

فالمتخصِّص في علم (الجيولوجيا) سينتبه إلى ما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النَّبأ:٧] من معانٍ لم ينتبه إليها سواه.

والمتخصِّص في (علم البحار) سينتبه إلى معانٍ في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾﴾ [الرَّحمن:١٩-٢٠].

والمتخصِّص في العلوم الرياضيَّة سيجد في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السَّجدة:٥] ما لا يجد غيره....الخ[٢].

١٣ – تجنُّب اتِّهام الأمَّة كلِّها بالجهل:

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن، منَّاع القطان (ص:٣٤٠-٣٤٢).

(٢) بتصرُّف عن (كيف نتعامل مع القرآن) (ص:٣٨٠-٣٨١).

ألَّا يحمل هذا الرَّأي أو التَّفسير العلمي اتِّهامًا للأمَّة كلِّها طوال تاريخها، كلِّه -وفيها خيرُ القرون من الصَّحابة والتَّابعين والأئمَّة الكبار في كلِّ فنٍّ- بأنَّها لم تفهم القرآن الكريم إلى أن جاء هذا العالم في زماننا فعلَّمها ما كانت تجهل من كتاب ربِّها.

فيقتضي هذا الكلام أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أنزل على النَّاس كتابًا لم يفهموه، ولم يفهموا مراد منزِّله منه، مع أنَّه عَزَّوَجَلَّ وصفه بأنَّه: ﴿كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وأنَّه ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٨٥]. ولهذا ينبغي أن نقبل من هذا اللَّون من التَّفسير ما كان إضافة إلى القديم، وليس إلغاءً كليًّا له، فلا مانع من إضافة فهمٍ جديد للآية..، فالقرآن لا تنقضي عجائبه، ولا تنفد كنوز أسراره، والله عَزَّوَجَلَّ يفتح على عباده في فهمه ما يشاء لمن يشاء[(١)].

وإذا قدَّم علماء البحث العلميِّ بأدواته ووسائله الإنسانيَّة نظريَّة من النَّظريَّات ذات رجحانٍ ظنِّيٍّ، وذات نفع في مجالات التَّطبيقات العمليَّة، ولم يقل العلماء حولها الكلمة الأخيرة القطعيَّة بالأدلَّة والبراهين.. وقد تعرَّض لها القرآن الكريم، فالمنهج كما يلي:

إذا كان النَّص القرآني يحتمل التَّفسير ضمن ضوابط فهم النُّصوص العربيَّة بما يتَّفق مع هذه النَّظريَّة، فلا مانع من جعل تفسيره بما يتَّفق معها أحد الاحتمالات الَّتي يمكن أن يفهم النَّص بمقتضاها، ولكن دون جزم ولا قطع، وتظلُّ الاحتمالات الأخرى الَّتي يحتملها النَّص مفتوحة ومطروحة حتَّى يأتي اليقين الَّذي تقرِّره أدوات ووسائل البحث العلمي الإنسانيَّة.

وإذا قدَّم علماءُ البحثِ العلميِّ أو بعضهم نظريَّةً من النَّظريَّاتِ حَوْلَ موضوعٍ من الموضوعاتِ الَّتي تعرَّضَ لها القرآنُ الكريم، فليسَ على متدبِّرِ النَّصِّ القرآني أن ينظرَ إلى هذه الفرضيَّةِ بأكْثَرَ ممَّا ينظرُ إلى أيِّ احتمالٍ آخر يمكن أن يُفْهَمَ النَّصُّ بمقتضاه..[(٢)].

ويفهم ممَّا سَبَقَ أنَّ التَّفسيرَ العلميَّ النَّظريَّ -إذا كان النَّصُّ محتملًا لأوجهٍ متعدِّدةٍ من التَّأويلِ يبقى احتمالًا يمكنُ أن يَثْبتَ في المستقبل، ويمكن أن يرد، فيذكر على أنَّه احتمال.

---

(١) بتصرُّف عن (المصدر السابق) (ص:٣٨٣).

(٢) انظر: قواعد التَّدبُّر الأمثل لكتاب الله تعالى، عبد الرَّحمن حسن حبنكة الميداني (ص:٢٣٣-٢٣٨).

١٤ – أن يحمل النَّص على المعنى القريب الَّذي يفهم من النَّص، إذا لم توجد قرينة صارفة، وأن يقدِّم ما جاء من المأثور وأسباب النُّزول على رأيه، لا مانع من حمله النَّص على معنىً آخرَ مضافًا إلى المعنى القريب ضمن الضَّوابط والشُّروط.

١٥ – أن يقطع المفسِّر بالقول بعدم التَّعارض بين مفهوم النَّص، وبين مقتضات العقول السَّليمة أو الظَّواهر العلميَّة القطعيَّة. وسيأتي بيان قانون التَّعارض والتَّرجيح بإيجاز.

١٦ – أن يراعي المفسِّرُ المقاصدَ العامَّةَ من التَّأويل، فيذكرُ تلك الظَّواهر على وجهٍ يدفعُ المسلمينَ إلى النَّهضةِ، ويلفتهم إلى جلال القرآن الكريم، ويحرِّكهم إلى الانتفاع بقوى هذا الكون العظيم –الَّذي سخَّره الله عَزَّوَجَلَّ لنا– انتفاعًا يعيد لأمَّة الإسلام مجدَها.

١٧ – ألَّا تطغى تلك المباحث عن المقصود الأوَّل من القرآن الكريم، وهو الهداية والإرشاد، وصلاح الأحوال الفرديَّة، والجماعيَّة، والعمرانيَّة، وقد بيَّن ذلك العلَّامة محمد الطَّاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (التَّحرير والتَّنوير)[(١)].

١٨ – على المفسِّر أن يتجنَّبَ ادِّعاءَ التَّكرارِ في القرآنِ ما أمكن. و"ممَّا يدفع توهُّم التَّكرار في عطف المترادفين، نحو: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدَّثر:٢٨]، ﴿صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة:١٥٧]، وأشباه ذلك، أن يعتقد أنَّ مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإنَّ التَّركيب يُحدث معنىً زائدًا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ"[(٢)].

وذلك نحو قوله عَزَّوَجَلَّ في (سورة الرَّحمن): ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وقوله في (سورة المرسلات): ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾.

١٩– وعلى المفسِّر أيضًا أن يتجنَّب كلَّ ما يُعتبر من قبيل الحشو في التَّفسير، كالخوض في ذكر علل النَّحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل مسائل أصول الدِّين، فإنَّ كلَّ ذلك مقرَّرٌ في تآليف هذه العلوم، وإنما يؤخذُ ذلك مسلِّمًا في (علم التَّفسير) دون استدلال عليه.

---

(١) انظر: ذلك مفصَّلا في (التَّحرير والتَّنوير) (٣٨/١).

(٢) الإتقان (٤٨٩/٢)، البرهان في علوم القرآن (٤٧٧/٢).

٢٠- وعلى المفسِّر أن يتجنَّب ذكرَ ما لا يصحُّ من أسباب النُّزول، وأحاديث الفضائل، والقَصص الموضوع، والأخبار الإسرائيليَّة؛ فإنَّ هذا مما يُذهب جمال القرآن، ويُشغِل النَّاس عن التَّدبر والاعتبار.

٢١ - عدم الخوض في الغيبيَّات كالذَّات الإلهيَّة، والرُّوح، والملائكة، والجنِّ، وحياة البرزخ، وحساب القبر، وقيام الساعة، والبعث والحساب، والميزان والصِّراط، والجنَّة والنَّار وغيرها، والتَّسليم بالنصوص الواردة فيها تسليمًا كاملًا، انطلاقًا من الإيمان الكامل بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسنَّة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقينًا راسخًا بعجز الإنسان عن الوصول إلى مثل هذه الغيبيَّات. فإن الإسلام منع العقل عن الخوض في الغيبيَّات كذات الله عَزَّوَجَلَّ والسَّمعيات الَّتي وردت بطريق النَّقل، منع العقل عن اقتحامها؛ لأنَّ العقل يعجز أن يصل إلى حقيقة، فمنعه العقل صونًا له عن التَّخبط في بحار الغيوب الَّتي لا يملك العقل فيها وسيلة آمنة.

أمَّا (التَّفسير العلمي) فإنَّه يبحث في العلوم التَّجريبيَّة، وهذا ممَّا يقع تحت التَّجربة والمشاهدة.

٢٢ - وعلى المفسِّر بعد كلِّ هذا أن يكون يقظًا، فطنًا عليمًا بقانون التَّرجيح، حتى إذا كانت الآية محتملة لأكثر من وجه أمكنه أن يُرَجِّح ويختار.

٢٣ - وإذا كان المفسِّر لا بُدَّ له من أن يحتكم إلى (قانون التَّرجيح) عندما تحتمل الآية أكثر من وجه، فإنَّا في حاجةٍ إلى بيان هذا القانون، الَّذي هو الحَكَم الفصل عند تزاحم الوجوه وكثرة الاحتمالات، فهاك قانون التَّرجيح في الرَّأي. قال الزَّركشيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ: "كلُّ لفظٍ احتمل معنيين فصاعدًا هو الَّذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشَّواهد والدَّلائل، دون مجرَّد الرَّأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر، وجب الحمل عليه، إلَّا أن يقومَ الدَّليل على أنَّ المراد هو الخفيُّ.

وإن استويا، والاستعمال فيهما حقيقة، لكن في أحدهما حقيقة لغويَّة أو عرفيَّة، وفي الآخر شرعيَّة، فالحمل على الشَّرعية أولى، إلَّا أن يدل دليل على إرادة اللغويَّة، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَك سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التَّوبة:١٠٣]، ولو كان في أحدهما عرفيَّة، والآخر لغويَّة، فالحمل على العرفيَّة أولى. وإن اتفقا في ذلك أيضًا، فإن تنافى اجتماعهما ولم

يمكن إرادتهما باللَّفظ الواحد، كالقُرء للحيض والطُّهر، اجتهد في المراد منهما بالأمارات الدَّالة عليه، فما ظنَّه[1] فهو مراد الله عَزَّوَجَلَّ في حقِّه. وإن لم يظهر له شيءٌ فهو يتخيَّر في الحمل على أيِّهما شاء؟ أو يأخذ بالأغلظ حكمًا؟[2] أو بالأخفِّ؟[3] أقوال. وإن لم يتنافيا وجب الحمل عليهما عند المحقِّقين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، إلَّا إن دلَّ دليل على إرادة أحدهما"[4].

٢٤ – عدم التَّكلف في فهم النَّص:

قال: ومن هنا فقد رفض بعض المحقِّقين من علماء الشَّريعة، ومن علماء الطَّبيعة ما قاله بعضهم في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ فَانْفُذُوا لا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرَّحمن:٣٣]: إنَّ السُّلطان هنا هو سلطان العلم، وإن هذا يشير إلى غزو الفضاء والصُّعود إلى القمر...الخ؛ لأنَّ سياق الآية يبيِّن أنَّ هذا التَّحدي في الآخرة –كما يدلُّ على ذلك ما قبلها وما بعدها–، وأنَّهم لا يستطيعون الخروج من ملك الله عَزَّوَجَلَّ. وأين يهربون من ملكه عَزَّوَجَلَّ، وهو الَّذي له ملك السَّموات والأرض؟ ولو افترضنا أنَّ الصُّعود إلى القمر نفوذٌ من أقطار الأرض، فهل نفذ من أقطار السَّموات؟ مع أنَّ الَّذين صعدوا إلى القمر أو داروا في الفضاء لا يزالون على صلة بالأرض؛ فهي الَّتي تحرِّكهم وتراقبهم، وتعطيهم التَّنبيهات، وترشدهم إلى إصلاح الخطأ إن حدث[5].

---

(١) أي: غلب على ظنِّه.

(٢) احتياطًا.

(٣) عملًا بيسر الدِّين.

(٤) بتصرُّف عن (البرهان في علوم القرآن)، و(مناهل العرفان في علوم القرآن) (٢/٦٠)، وانظر: الإتقان (٢/٤٨١)، الكليَّات، لأبي البقاء الكفوي (ص:٨٤٧).

(٥) بتصرُّف عن (كيف نتعامل مع القرآن) (ص:٣٨٢). لكن يرى الشَّيخ عبد المجيد الزِّنداني أنه لا مانع من كون الآية تشير إلى أنَّ البشر سيحاولون غزو الفضاء، وأنَّهم سينجحون عندما تكون لهم الوسيلة، وستعلن عليهم حربٌ إلهيَّة بشواظ من نارٍ ونحاس تهزمهم عندما يحاولون أن يسترقوا السَّمع من الملأ الأعلى، وكلُّ هذه المحاولات اليوم لغزو الفضاء بين الأرض والسَّماء، لا غزو للسَّماء نفسها. انظر: كتاب التَّوحيد، للشَّيخ عبد المجيد الزِّنداني (٢/٦٦-٦٧)، وكذلك في (موسوعة الزِّنداني) (ص:١٨٣).

٢٥ – ضرورة المعرفة بأوليَّاتِ العلوم:

لا بدَّ للمفسِّر من معرفة مبادئ العلوم الكونيَّة[١]؛ ليستخدمها فيما لا بدَّ منه من بيان معاني القرآن الكريم، وتوضيح مقاصده ودلالاته، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤]. ولا بدَّ لمن يعيش في القرن الخامس عشر الهجري أن يخاطَب بلسان هذا القرن لا بلسان قرون مضت. كما أنَّ الفتوى تختلف باختلاف الزَّمان والمكان، فإنَّ تفسير القرآن الكريم، وشرح الحديث، وأسلوب الدَّعوة كلُّها تختلف باختلاف الزَّمان والمكان[٢].

ولا بد للمفسر أن يفقه علوم الآلة، وأن يكون مُلِمًّا بجملة من العلوم التي تعصمه من الزلل والشذوذ، والخروج عن النص، ومن هذه العلوم.

أ. علم اللغة[٣].

ب. علم النحو[٤].

ج. علم الصرف.

د. علم الاشتقاق[٥].

---

(١) وكذلك مبادئ العلوم الأخرى كاللغويَّة والشَّرعيَّة.

(٢) كيف نتعامل مع القرآن (ص:٣٧٩-٣٨٠).

(٣) قال الإمام الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فأما ما يحتاجه التفسير فأمور: الأول: (علم اللغة)؛ لأن به يعرف شرح مفردات الألفاظ ومعلولاتها بحسب الوضع، ولا يكفي اليسير؛ إذ قد يكون اللفظ مشتركًا وهو يعلم أحد المعنيين، والمراد الآخر، فمن لم يكن عالما بلغات العرب لا يحل له التفسير كما قاله مجاهد، وينكل كما قاله مالك- وهذا مما لا شبهة فيه-" روح المعاني (٦/١).

(٤) إن علم النحو يصون اللسان عن اللحن في اللفظ، والزيغ في المعنى. قال أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه" البحر المحيط في التفسير (١١/١). قال ابن الوردي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(جَمِّلِ المنطِقَ بالنَّحو فمنْ***يُحرَمِ الإعرابَ بالنُّطقِ اختبلْ).

(٥) قال الإمام الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هذا- وعد السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما يحتاج إليه المفسر: (علم التصريف) و(علم الاشتقاق)، وأنا أظن أن المهارة ببعض ما ذكرنا يترتب عليها ما يترتب عليهما من الثمرة. وعد أيضًا: (علم الفقه) ولم يعده غيره ولكل وجهة- روح المعاني (٧/١).

هـ. علوم البلاغة الثلاثة: (المعاني، والبيان، والبديع)[١].

و. علم القراءات[٢].

ز. علم أصول الدين[٣].

ح. علم الفقه وأصوله[٤] ومقاصد التشريع.

ط. الأحاديث المبينة لمعاني الآيات وللمجمل والمبهم منها[٥].

ي. علوم الحديث والجرح والتعديل.

ك. علم أسباب النزول.

ل. علم الناسخ والمنسوخ..إلى غير ذلك[٦].

وقال البعض كذلك: لا بدَّ له أن يكون ملمًا بأصول المنطق وقواعد الجدل والمناظرة.

---

(١) "ويعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهو الركن الأقوم، واللازم الأعظم في هذا الشأن كما لا يخفى ذلك على من ذاق طعم العلوم ولو بطرف اللسان" روح المعاني (١/٦-٧).

(٢) "لأنه به يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات ترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض" روح المعاني (١/٧)..

(٣) "الكلام فيما يجوز على الله عَزَّوَجَلَّ وما يجب له وما يستحيل عليه، والنظر في النبوة، ويؤخذ هذا من علم الكلام، ولولاه يقع المفسر في ورطات". روح المعاني (١/٧).

(٤) وذكر الإمام الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من العلوم التي يحتاجها المفسر: "معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا، وأخذوه من أصول الفقه". روح المعاني (١/٧).

(٥) وذكر الإمام الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من العلوم التي يحتاجها المفسر: "تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزول، ونسخ، ويؤخذ ذلك من (علم الحديث)". روح المعاني (١/٧).

(٦) انظر شروط المفسر، والعلوم التي يحتاجها في (البرهان في علوم القرآن) حيث فصل الزركشي ذلك من بداية كتابه، كتابه، والإتقان، للسيوطي (٢/١٦٦)، (٤/٢٠٠)، وانظر: التفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي (١/١٨٩).

ولا بد للمفسر كذلك أن يملك من الموهبة[1] والهمة والحرص والتقوى والاستقامة في القول والعمل ما يؤهله للنظر في الآيات وتفسيرها.

قال الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله عَزَّوَجَلَّ المنزل على نبيه محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وَحِكَمِهِ. واستمداد ذلك من: علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ"[2].

قال الشيخ الزُّرْقاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هذه الشروط التي ذكرناها وهذه العلوم كلها إنما هي لتحقيق أعلى مراتب التفسير مع إضافة تلك الاعتبارات المهمة المسطورة في الكلمات القيمة الآتية. أما المعاني العامة التي يستشعر منها المرء عظمة مولاه والتي يفهمها الإنسان عند إطلاق اللفظ الكريم فهي قدر يكاد يكون مشتركًا بين عامة الناس، وهو المأمور به للتدبر والتذكر؛ لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سهله ويسره وذلك أدنى مراتب التفسير"[3].

(١) قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ولعلك تستشكل علم الموهبة وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان، وليس كما ظننت من الإشكال. والطريق في تحصيله: ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد. قال في (البرهان): اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي، ولا يظهر له أسراره وفي قلبه بدعة، أو كبر، أو هوى، أو حب الدنيا، أو وهو مصر على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض. قلت: وفي هذا المعنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف:١٤٦]. قال سفيانُ بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يقولُ: أَنْزَعُ عنهم فَهْمَ القرآن". الإتقان في علوم القرآن (٤/٢١٦)، وانظر: البرهان في علوم القرآن (٢/١٨٠)، روح المعاني (١/٧)، التفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي (١/١٩١)، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة (ص:٣٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/١٣).

(٣) مناهل العرفان (٢/٥١).

المطلب الثالث
مـا يـخـصُّ النَّــص

أولًا: الضوابط العامة فيما يخص النص:

وهذه قواعد تخصُّ النَّص ينبغي للمفسِّر أن لا يغفل عنها:

"١ – مطابقة التَّفسير للمفسَّر، من غيرِ نقص لما يحتاج إليه في إيضاح المعنى، ولا زيادةٍ لا تليقُ بالغرض، ولا تناسب المقام، مع الاحتراز من كون التَّفسير فيه زيغٌ عن المعنى، وعدولٌ عن المراد[1].

٢ – مراعاة المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي، فلعلَّ المراد المجازي، فيحمل الكلام عليه أو العكس.

٣ – مراعاة النَّظم القرآني والغرض الَّذي سِيق له الكلام، والمؤاخاة بين المفردات.

٤ – مراعاة التَّناسب بين الآيات، فيبيِّن وجه المناسبة، ويربط بين السَّابق واللَّاحق من آيات القرآن، حتى يوضِّح أنَّ القرآن لا تفكُّكَ فيه، وإنما هو آياتٌ متناسبة يأخذُ بعضها بحجز بعض.

٥ – ملاحظة أسباب النُّزول، فما نزل على سَبَب فلا بُدَّ من ذكره بعد بيان المناسبة، وقبل الدُّخول في شرح الآية. قال الزَّركشيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "قد جرت عادة المفسِّرين أن يبدؤوا

---

(١) فمن ذلك الشطط ما أورده الشيخ طنطاوي جوهري في تفسيره: (الجواهر) في كثير من المواضع من خروج عن النص إلى معان بعيدة لا يحتملها. فوضع في تفسيره كثرا من صور النباتات، والحيوانات، ومناظر الطبيعة، وتجارب العلوم. وكثيراً ما يشرح بعض الحقائق الدينية بما جاء عن أفلاطون في جمهوريته، أو بما جاء عن إخوان الصفا في رسائلهم. ويُفسِّر آيات القرآن تفسيرًا علميًا يقوم على نظريات حديثة، وعلوم جديدة، لم يكن للعرب عهد بها من قبل. قال الشيخ الذهبي: ولست أرى هذا المسلك في التفسير إلا ضربًا من التكلف، إن لم يذهب بغرض القرآن، فلا أقل من أن يُذهب بجلاله وجماله. انظر: التفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي (٢/٣٧٠- ٣٨١)، وانظر: التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد (ص:٧٨٢).

بذكر سبب النُّزول، ووقع البحث في أنَّه: أيُّهما أولى بالبداءة؟ أيُبدأ بذكر السَّبب، أو بالمناسبة؛ لأنَّها المصحِّحة لنظم الكلام، وهي سابقة على النُّزول؟ والتَّحقيق التَّفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقِّفا على سببِ النُّزول كآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النِّساء:٥٨]، فهذا ينبغي فيه تقديم ذكر السَّبب؛ لأنَّه حينئذٍ من باب تقديم الوسائل على المقاصد. وإن لم يتوقَّف على ذلك، فالأَوْلى وجه المناسبة"[(١)].

٦ – سلامة النص مع التناقض مع نصوص أخرى أو مع المسلمات العقلية والحقائق الكونية.

٧ – أن يكون ثمة صلة بين النص والحقيقة العلمية ذات الصلة.

٩ – ذكر جميع ما يحتمله النص من المعاني القريبة والبعيدة المحتَملة ذات الصلة.

وفيما يخصُّ ضوابط (التَّفسير العلميِّ) فإنَّ للإمام العلَّامة محمَّد الطَّاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (التَّحرير والتَّنوير) تحقيقًا ذكره في (المقدمة الرَّابعة) من (تفسيره) (فيما يحق أن يكون غرض المفسِّر) فارجع إليه، فإنَّه ممَّا لا يستغنى عنه[(٢)].

ثانيًا: التَّعارض والتَّرجيح فيما يخص النص:

سَبَقَ بيانُ التَّعارضِ والتَّرجيحِ مُجْمَلًا، ولا أتعرَّضُ هنا لتفصيل قانون التَّعارض والتَّرجيح، وإنَّما لبعض التَّنبيهاتِ ذاتِ الصِّلة فيما يوهمُ التَّصادمَ بين النَّقلِ والعلمِ، أو النَّقلِ والعقل.

ولا بدَّ في البدايةِ من بيانِ الصِّلةِ بين مقتضياتِ العقلِ ومقتضياتِ النَّقل. وهل ثمة تصادم بين مقتضياتِ العقلِ ومقتضياتِ النَّقل؟ أو بين النقل والحقائق الكونية الثابتة بيقين؟

ولا يخفى أن هناك تيارًا دينيًا يعادي العقل، ويخلط بين العقل والهوى.

وهناك في المقابل تيار علماني، يقف فقط عند العقل. والعقل إنما ملكة من ملكات الإنسان، وكل ملكات الإنسان نسبية الإدراك، بينما العلم الإلهي كلي ومطلق ومحيط لا

(١) بتصرُّف عن (البرهان في علوم القرآن) (١/٣٤)، الإتقان (٤/٢٢٨).

(٢) (التَّحرير والتَّنوير) (١/٣٨) فما بعد. وانظر ما ذكره أستاذنا الدكتور عبد الغفور محمود مصطفى جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد) (ص: ٧٨١-٨٠٥).

يأتي بما يناقض العقل، ولكن يأتي بما يتجاوز العقل، وهو فوق العقل، فلا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول، وما قضى العقل باستحالته لا يمكن أن يأتي به النقل.

إن المحققين من علماءَ الأمَّةَ اعتبروا الوحيَ والعقلَ هاديين للخلق إلى الحقِّ. قال الرَّاغب الأصفهاني: "لله عَزَّوَجَلَّ إلى خلقه رسولان:

أحدُهما: مِنَ الباطن؛ وهو العقل.

والثَّاني: مِنَ الظَّاهِر، وهو الرَّسولُ، ولا سَبِيْلَ لأحدٍ إلى الانتفاعِ بالرَّسولِ الظَّاهر ما لم يتقدَّمْه الانتفاعُ بالبَاطِن، فالباطنُ يعرف صحَّة دعوى الظَّاهر، ولولاه لما كانت تلزم الحجة بقوله، ولهذا أحال الله عَزَّوَجَلَّ من يُشَكِّكُ في وحدانيَّته وصِحَّة نبوَّة أنبيائه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على العقل، فأمره أن يفزع إليه في معرفة صِحَّتها، فالعقلُ قائدٌ والدِّينُ مَدَدٌ، ولو لم يكن الدِّين لأَصْبَحَ العقلُ حَائِرًا، واجْتُمَاعُهُمَا كما قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النُّور:٣٥]"[(١)].

وفي مقدِّمة كتاب (الاقتصاد في الاعتقاد) يَصِفُ الإمامُ الغزاليُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عصابة الحقِّ -أهل السُّنَّةِ- أنَّهم وقفوا بين مقتضياتِ الشَّرائع، وموجباتِ العقول، وتحقَّقوا أن لا معاندة بين الشَّرع المنقول، والحقِّ المعقول اهـ[(٢)].

وفي (معارج القدس) الَّذي ينسب للإمام الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ: "اعلم أنَّ العقل لن يهتدي إلَّا بالشَّرع، والشَّرع لم يتبيَّن إلَّا بالعقل. فالعقل كالأسِّ، والشَّرع كالبناء، ولن ينفع أسٌّ ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناءٌ ما لم يكن أسٌّ. وأيضًا فالعقل كالبصر، والشَّرع كالشُّعاع، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج، ولن يغني الشُّعاع ما لم يكن بصرٌ، فالشَّرع عقلٌ من خارج، والعقلُ شرعٌ من داخل، وهما متعاضدان، بل متَّحدان. ولكون الشَّرع عقلًا من خارج سلب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اسم العقل من الكافر في غير موضع من القرآن، نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:١٧١]. ولكون العقل شرعًا من داخل قال عَزَّوَجَلَّ في صفة العقل: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ

---

(١) الذَّريعة في مكارم الشَّريعة، للرَّاغب الأصفهاني (ص:٢٠٧).

(٢) مقدِّمة كتاب (الاقتصاد في الاعتقاد)، للإمام الغزالي (ص:٣).

الْقَيِّمُ﴾ [الروم:٣٠]، فسمَّى العقلَ دينًا. ولكونهما متَّحدين قال: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النُّور:٣٥]، أي: نور العقل ونور الشَّرع.

ثمَّ قال: ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾، فجعلها نورًا واحدًا. فالشَّرع إذا فُقد العقل لم يظهر به شيء، وصار ضائعًا ضياع الشُّعاع عند فقد نور البصر، والعقل إذا فُقد الشَّرع عجز عن أكثرِ الأمور، عجز العين عند فقد النُّور"(١).

وفي (الإحياء) يُقرِّر: أن لا غنى بالشرع عن العقل، ولا بالعقل عن الشرع، "فإن العلوم العقلية كالأغذية، والعلوم الشرعية كالأدوية، والشخص المريض يستضرُّ بالغذاء متى فاته الدواء". ويُنكر على مَن يظن أن العلوم العقلية مُناقضة للعلوم الشرعية، وأن الجمع بينهما غير مُمكن، وهو في رأيه ظن صادر عن عمىً في عين البصيرة(٢).

ويؤكد ابن رشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه العلاقة بين العقل والنقل وأنها قائمة على التآخي، وعلى قراءة النقل بالعقل حيث يقول: "فإنا معشر المسلمين، نعلم على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع؛ فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له.

وإذا كان هذا هكذا، فإن أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بموجود ما، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون قد سكت عنه في الشرع أو عرف به. فإن كان مما قد سكت عنه فلا تعارض هنالك، هو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام، فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعي، وإن كانت الشريعة نطقت به، فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقًا لما أدى إليه البرهان فيه أو مخالفًا؛ فإن كان موافقًا فلا قول هنالك، وإن كان مخالفًا طلب هنالك تأويله"(٣).

ويقول الشيخ محمد عبده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "إذا قدرنا عقل البشر قدره وجدنا غاية ما ينتهى إليه كماله إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني حِسًّا كان، أو وجدانًا أو تعقلًا، ثم التوصل بذلك إلى معرفة مناشئها، وتحصيل

---

(١) معارج القدس (ص:٥٧ – ٥٩)، وانظر: (الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه) (ص:٤١).

(٢) إحياء علوم الدين (١٧/٣). ويلاحظ أنَّ الراغب في (الذريعة) يرى الشرعيات كالأغذية، والمعقولات كالأدوية، باعتبار آخر (ص:٢٠٨).

(٣) فصل المقال، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ص:٣١– ٣٢).

كليات لأنواعها، والإحاطة ببعض القواعد لعروض ما يعرض لها، أما الوصول إلى كنه حقيقة ما فمما لا تبلغه قوته"[1].

وفي (المنار): "إنه ليس في عقائد الإسلام شيء يحكم العقل باستحالته، وإنما فيه أخبار عن عالم الغيب لا يستقل العقل بمعرفتها؛ لعدم الاطلاع على ذلك العالم، ولكنها كلها من الممكنات أخبر بها الوحي، فصدقناه، فالإسلام لا يكلف أحدًا أن يأخذ بالمحال"[2].

وذكر الشيخ محمد عبده أن الله عَزَّوَجَلَّ منح الإنسان أربع هدايات يتوصل بها إلى سعادته:

أولاها: هداية الوجدان الطبيعي، والإلهام الفطري. وتكون للأطفال منذ ولادتهم، فإن الطفل بعد ما يولد

يشعر بألم الحاجة إلى الغذاء فيصرخ طالبًا له بفطرته، وعندما يصل الثدي إلى فيه يلهم التقامه وامتصاصه.

الثانية: هداية الحواس والمشاعر، وهي متممة للهداية الأولى في الحياة الحيوانية، ويشارك الإنسان فيهما الحيوان الأعجم، بل هو فيهما أكمل من الإنسان، فإن حواس الحيوان وإلهامه يكملان له بعد ولادته بقليل، بخلاف الإنسان فإن ذلك يكمل فيه بالتدريج في زمن غير قصير، ألا تراه عقب الولادة لا تظهر عليه علامات إدراك الأصوات والمرئيات، ثم بعد مدة يبصر، ولكنه لقصر نظره يجهل تحديد المسافات، فيحسب البعيد قريبا فيمد يديه إليه ليتناوله وإن كان قمر السماء ولا يزال يغلط حسه حتى في طور الكمال:

الهداية الثالثة: العقل، خلق الله عَزَّوَجَلَّ الإنسان ليعيش مُجْتَمِعًا ولم يعط من الإلهام والوجدان ما يكفي مع الْحِسِّ الظاهر لهذه الحياة الاجتماعية كما أعطي النحل والنمل، فإن الله عَزَّوَجَلَّ قد منحها من الإلهام ما يكفيها لأن تعيش مجتمعة يؤدي كل واحد منها وظيفة

---

(١) رسالة التوحيد (ص:٢٥).

(٢) المنار (٦/٢٧).

العمل لجميعها، ويؤدي الجميع وظيفة العمل للواحد، وبذلك قامت حياة أنواعها كما هو مشاهد.

أما الإنسان فلم يكن من خاصة نوعه أن يتوفر له مثل ذلك الإلهام، فحباه الله هداية هي أعلى من هداية الحس والإلهام، وهي العقل الذي يُصَحِّحُ غلط الحواس والمشاعر ويبين أسبابه، وذلك أن البصر يرى الكبير على البعد صغيرًا، ويرى العود المستقيم في الماء مُعْوَجًّا ، والصَّفْرَاوِيَّ يذوق الحلو مُرًّا. والعقل هو الذي يحكم بفساد مثل هذا الإدراك.

الهداية الرابعة: الدين، يُغَلِّطُ الْعَقْلَ في إدراكه كما تَغْلَطُ الْحَوَاسُّ، وقد يهمل الإنسان استخدام حواسه وعقله فيما فيه سعادته الشخصية النوعية، ويسلك بهذه الهدايات مسالك الضلال، فيجعلها مسخرة لشهواته ولذاته حتى توردة موارد الهلكة. فإذا وقعت المشاعر في مزالق الزلل، واسترقت الحظوظ والأهواء العقل فصار يستنبط لها ضروب الحيل، فكيف يتسنى للإنسان مع ذلك أن يعيش سعيدًا؟ وهذه الحظوظ والأهواء ليس لها حد يقف الإنسان عنده وما هو بعائش وحده، وكثيرًا ما تتطاول به إلى ما في يد غيره، فهي لهذا تقتضي أن يعدو بعض أفراده على بعض، فيتنازعون ويتدافعون، ويتجادلون، ويتجالدون، ويتواثبون ويتناهبون حتى يفني بعضهم بعضًا، ولا تغني عنهم تلك الهدايات شيئًا فاحتاجوا إلى هداية ترشدهم في ظلمات أهوائهم، إذا هي غلبت على عقولهم، وتبين لهم حدود أعمالهم ليقفوا عندها، ويكفوا أيديهم عما وراءها. ثم إن مما أودع في غرائز الإنسان الشعور بسلطة غيبية متسلطة على الأكوان ينسب إليها كل ما لا يعرف له سببًا؛ لأنها هي الواهبة كل موجود ما به قوام وجوده، وبأن له حياة وراء هذه الحياة المحدودة، فهل يستطيع أن يصل بتلك الهدايات الثلاث إلى تحديد ما يجب عليه لصاحب تلك السلطة الذي خلقه وسواه، ووهبه هذه الهدايات وغيرها، وما فيه سعادته في تلك الحياة الثانية؟ كلا إنه في أشد الحاجة إلى هذه الهداية الرابعة –الدين– وقد منحه الله عَزَّوَجَلَّ إياها.

أشار القرآن الكريم إلى أنواع الهداية التي وهبها الله عَزَّوَجَلَّ للإنسان في آيات كثيرة منها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:١٠]، أي: طريقي السعادة والشقاوة والخير والشر.

قال الأستاذ الإمام: وهذه تشمل هداية الحواس الظاهرة والباطنة، وهداية العقل وهداية الدين، ومنها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت:١٧]، أي: دللناهم على طريقي الخير والشر، فسلكوا سبل الشر المعبر عنه بالعمى. وذكر غير هاتين الآيتين مما في معناهما ثم قال: بقي معنا هداية أخرى وهي المعبر عنها بقوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠] فليس المراد من هذه الهداية ما سبق ذكره، فالهداية في الآيات السابقة بمعنى الدلالة، وهي بمنزلة إيقاف الإنسان على رأس الطريقين: المهلك، والمنجي، مع بيان ما يؤدي إليه كل منهما، وهي مما تفضل الله عَزَّوَجَلَّ به على جميع أفراد البشر. وأما هذه الهداية فهي أخص من تلك، والمراد بها إعانتهم وتوفيقهم للسير في طريق الخير والنجاة مع الدلالة، وهي لم تكن ممنوحة لكل أحد كالحواس والعقل وشرع الدين.

ولما كان الإنسان عرضة للخطأ والضلال في فهم الدين وفي استعمال الحواس والعقل على ما قدمنا، كان محتاجا إلى المعونة الخاصة، فأمرنا الله عَزَّوَجَلَّ بطلبها منه في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، فمعنى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: دلنا دلالة تصحبها معونة غيبية من لدنك تحفظنا بها من الضلال والخطأ، وما كان هذا أول دعاء علمنا الله عَزَّوَجَلَّ إياه إلا لأن حاجتنا إليه أشد من حاجتنا إلى كل شيء سواه"[(١)].

وهذا كلام جد نفيس. وقال الشيخ محمد عبده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: "والذى علينا اعتقاده أن الدين الإسلامى دين توحيد في العقائد لا دين تفريق في القواعد، العقل من أشد أعوانه، والنقل من أقوى أركانه، وما وراء ذلك فنزغات شياطين، وشهوات سلاطين، والقرآن شاهد على كل بعمله، قاض عليه في صوابه وخطله"[(٢)].

وفي كتاب: (الثَّقافة العربيَّة الإسلامية): ولا غرو أن وجدنا في تاريخ حضارتنا كثيرًا ممَّن نبغوا في المجالين، العلوم الشَّرعية، والعلوم العقليَّة. ومن العلوم العقليَّة: العلوم الطبيعيَّة والرياضيَّة والطبيَّة. فجابر بن حيَّان مبتكرُ (علم الجبر)، إنَّما وصل إليه وهو يؤلِّف رسالةً في

---

(١) تفسير المنار (١/ ٥٢- ٥٤)، تفسير سورة الفاتحة، ملخص من دروس الشيخ محمد عبده (ص:٤٨-٥٢)، مطبعة الموسوعات، بباب الخلق، القاهرة [١٣١٩هـ].

(٢) رسالة التوحيد (ص:١٣-١٤).

(الوصايا والفرائض). وابن رشد الحفيد صاحب كتاب: (الكليَّات) في (الطِّب) الَّذي تتلمذت عليه أوربا عدَّة قرون، هو نفسه صاحب كتاب: (بداية المجتهد) في الفقه المقارن، وهو قاضٍ شرعي من فقهاء المالكيَّة. والفخر الرَّازي صاحب: (التَّفسير الكبير)، والكتب الشَّهيرة في (علم أصول الفقه)، و(علم أصول الدِّين)، كان من أشهر الأطبَّاء في زمانه، ولم تكن شهرته في الطِّب تقلُّ عن شهرته في علوم الدِّين. وابن النَّفيس مكتشف الدَّورة الدَّمويَّة الصُّغرى، وأوَّل من أشار إلى الحويصلات الرئويَّة والشَّرايين التَّاجيَّة، هو من فقهاء الشَّافعية الَّذين ترجم لهم السُّبكيُّ في (طبقاته)، وترجم له الذَّهبي وغيره من مؤرِّخي الأعلام في الإسلام(١).

فيجب على الإنسان أن يأخُذَ من السَّمع في مجال العقيدة كلَّ ما لا يستطيع أن يتوصَّل إليه بعقله، أو يقف على حقيقته بفطرته. والشرع يهدي إلى الحق، ولا سيما اضطراب النظر، واختلال الفكر، وهو يفيد العقل ما لا يستقل بمعرفته من الغيبيات والسمعيات، وبالتالي لا تكون الهداية بالعقل وحده.

يقول الشَّيخ محمود شلتوت رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت عنوان -أسماء الله عَزَّوَجَلَّ لا دخل للإنسان فيها-: لا يعني هذا المنع، وذلك الحذر أنَّ العقل لا مجال له في هذا الميدان، وإنما يعني أنَّ العقل لا يستطيع في هذا المجال أن يقوم بدور البناء والتَّأسيس، ولكنَّه في نفس الوقت يستطيع أن ينظر فيما قُدِّم إليه لا بقصد أن يحكم عليه بالصَّواب أو الخطأ، وإنما بقصد أن يدرك ما فيه من معاني يقتنع بها كلُّ ذي عقلٍ سليم، وفكرٍ مستقيم، إلَّا أنَّه في مجال النُّبوَّة خاصَّة يحتاج فوق ذلك إلى إعمال فكره لكي يثبت أن مدَّعِي النُّبوَّة صادقٌ في دعواه، وأنَّه شخصيَّة متوازنة لها من الخلال والصِّفات فوق ما يتمتع به البشر، بشرط أن لا تخرجهم هذه الخلال وتلك الصِّفات عن كونهم أفرادًا من نوع البشر، وعليه أن يعمل عقله أيضًا، ويبذل غاية الجهد حتَّى يصل إلى نتيجة في مجال إثبات الصِّلة بين الله عَزَّوَجَلَّ وبين مدعي النُّبوَّة(٢).

---

(١) الثَّقافة العربيَّة الإسلامية (ص:١٠٩– ١١٢).

(٢) انظر: الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت (ص:١٩)، عقيدتنا، أ.د/ طه الدُّسوقي (ص:١٢٤).

فإذا تمهَّد لكَ ذلك علمتَ أنَّ منع العقل هنا لا يعني إلغاء دوره تمامًا، وإنَّما يبقى للعقل دورٌ هامٌّ يتمثَّل في:

١ – التَّأكد من صِحَّة النَّقل:

دعا القرآن الكريم إلى اعتماد البرهان التَّاريخي لبيان صحَّة النَّقل، كمشاهدةِ الآثار الَّتي خلَّفها أهلها في الأرض، والَّتي تعبِّر بلسان حالها عمَّا كانوا عليه من القوَّة، وذلك كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران:١٣٧]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۝٧ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ۝٨ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ۝٩ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ۝١٠﴾ [الفجر: ٦-١٠]، إلى غيرها من الآيات.

فالواجب على كلِّ من عَرَفَ التَّمييز بين صحيحِ الرِّوايات وسقيمها، وثقات النَّاقلين لها من المتَّهمين أن لا يروي منها إلَّا ما عرف صحَّة مخارجه، والسَّتَارَةَ في ناقليه، وأن يتقِي منها ما كان منها عن أهل التُّهم والمعاندين من أهل البدع، والَّذي لم يعرف.

والدَّليل على ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات:٦]، وقال جل ثناءه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطَّلاق:٢]. فدلَّ بما ذكرنا من هذه الآي أنَّ خبر الفاسق ساقطٌ غير مقبول، وأنَّ شهادة غير العدل مردودة[١].

والحاصل أنَّ اعتماد البرهان التَّاريخي قد يحتاج إلى متخصِّصين في (علم الآثار)، وقد يحتاج إلى متخصِّصين في (التَّاريخ القديم)، وينبغي أن يكون مأمونًا، وأن يعرض قوله على الضَّوابط الشَّرعيَّة.

ويكون ذلك من الاستدلال بالآثار على صحيح الأخبار.

---

(١) انظر: هوامش على مقدِّمة صحيح مسلم، أ.د/ يحيى إسماعيل (ص:١٠٢).

٢ – درء موهم التَّعارض بين العقل والنقل، أو بين الحقائق العلميَّة القطعيَّة والنَّقل:

لا يتصوَّرُ وجودُ نصٍّ من مشرِّع حكيمٍ يتناقضُ مع المسلَّمات والمبادئ العقليَّة، أو مع الحقائقِ العلميَّة. ونقول باستحالة وجود تعارض بين الآيات القرآنية، والحقائق العلميَّة، ومن قال بذلك فهو إمَّا جاهل بالآية، أو جاهل بالحقيقة العلميَّة.

وقد جعل الله عَزَّوَجَلَّ المنَزَّلَ لقوم يعقلون، وجعل العقل مناط التَّكليف كما هو معروف ومقرَّر، وجعل العلم والنَّظر طريقًا موصلًا إلى الحقائق، ودالًا على الخالق عَزَّوَجَلَّ، وأخبر عَزَّوَجَلَّ أن أخشى من يخشاه من عرفه حقَّ معرفته، فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨].

وقضيَّة التَّقابل بين السَّمع والعقل أو الحقائق العلميَّة هي في الحقيقة قضيَّةٌ مصطنعةٌ في الفكرِ الإسلاميِّ، ولا يصحُّ مثل هذا ولو على سبيل الافتراض لما يلزم منه من الإساءة للمشرع الحكيم، والطعن بالتشريع، وعدم الأخذ بالمنزَّل، حيث يبقى مهملًا، ووجوده على هذا النَّحو واستمراره على ما هو عليه عبثٌ، تعالى المنزِّلُ عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وقد علم أنَّ المنَزَّل لقوم يعقلون، وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يكلِّف نفسًا إلَّا ما آتاها، وما خالفَ العقلَ إدراكُه خارجٌ عن الوُسع، ومخالفٌ للنُّصوص.

وحكم التَّعارض بين المنقول والمعقول أن تقول: إنَّه عندما يقع ما ظاهره تعارض بين مقتضى المعقول والثَّابت من المنقول فلا يخلو أمر هذا التَّعارض من إحدى حالين:

أوَّلاهما: أن يكون هذا التَّعارض هو في ظاهر النَّظر فحسب، وهو ما لا يستأهل أن يسمَّى تعارضًا في الحقيقة، بل مجرَّد اختلافٍ ظاهريٍّ لا أثر لمثله في ردِّ مقتضى منقول، ولا معقول، كما يفسِّر النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مثلًا لفظًا عامًّا ببعض أفراد الخاصَّة المندرجة تحته دون أن يمنع من إرادة بقيَّة أفراد اللَّفظ العامِّ، فَيُظَنُّ في ظاهر النَّظر أنَّ ثمَّة تعارضًا بين مقتضى المعقول من عموم اللَّفظ الَّذي صار بحكم اللُّغة وإلفها من المركوزات في العقل، ومقتضى المنقول من خصوصه.

وواقع الأمر ألَّا تعارض، وأنَّ الخاصَّ الوارد في المنقول داخلٌ تحت العامِّ الَّذي يظهر في العقل عمومه دخولًا أوليًّا لا يمنع من إرادة غيره من بقيَّة أفراد العامِّ.

ومن أمثلة ذلك: تفسيره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمغضوب عليهم باليهود، والضَّالين بالنَّصارى[1]، فإنَّ هذا التَّفسير لا يمنع من شمول كلٍّ من لفظي: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ و﴿الضَّالِّينَ﴾ إلى جانب المذكورين بإزائه في الحديث الشَّريف لمن عداهم من كلِّ من يمكن انطواؤه تحت عموم اللَّفظ. غاية الأمر أنَّ المذكورين مقصودون به قصدًا أوَّليًّا.

إلا أن المدرسة الاجتماعية العقلية في التفسير قالت بالشمول بناء على الأسس العشرة التي قامت عليها هذه المدرسة، ومنها: (الشمول في القرآن).

وعلى أية حال فإن إنكار القول بالشمول -والحالة هذه- مجانب للصواب، والشمول يضفي بعدًا على مفهوم النص. ثم لا حرج عليك بعد ذلك أن توفق بينه وبين المنقول على النحو الذي بينته.

ولا سيما إذا أضيف إلى ذلك ما يدل على أن الجواب قد يأتي بما يناسب حال السائل، أو بأخطر ما تفشى مما يندرج تحت مفهوم الشمول من انحرافات طائفة قد يكون خطرها في وقت أعظم منه في آخر -وبالله التوفيق-.

الحال الثَّانية: أن يكون التَّعارض بين ظاهر المنقول الثَّابت والمعقول بحيث لا يمكن الجمع بينهما بحال:

---

(١) أخرجه أحمد [١٩٣٨١]، والطبراني [٢٣٧]، قال الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٠٨/٦): "رجاله رجال الصحيح غير عماد بن حبيش وهو ثقة". وأخرجه أيضًا: ابن حبان [٧٢٠٦]. وقد "حكى في تفسير قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، نحو عشرة أقوال. وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافًا بين المفسرين". الإتقان في علوم القرآن (٢٤٢/٤- ٢٤٣)، وانظر: التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي (١٠٧/١)، الإسرائيليات والموضوعات، محمد أبو شهبة (ص:٧٣)، الصحيح المسند من أسباب النزول، مُقْبل الوادعِي (ص:٩)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة [١٤٠٨هـ].

فحينئذٍ نقول: لا يخلو هذا المعقول من أن يكون ظنيًّا أو قطعيًّا، فإن كان الأوَّل، وكان المنقول مع ذلك كتابًا أو سنّةً مرفوعةً، أو لها حكم المرفوع من مأثور الصَّحابة أو مأثور التَّابعين بشرطه، أو مجمعًا عليه.. فإنَّهم يردُّون المعقول الظَّني لأجل المنقول.

ومن أمثلة ذلك أن يفسِّر النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لفظًا عامًّا بخاصٍّ متميِّزٍ من الأفراد المندرجة تحته مانعًا من إرادة بقيَّة الأفراد كالَّذي حدَّث به البخاريُّ وغيره عن عبد الله – يعني: ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ– قال: لَمَّا نزلت: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، قلنا يَا رسولَ الله: أَيُّنَا لا يَظْلِمُ نفسه؟ قال: ((ليس كما تقولون، ﴿لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ بِشِرْكٍ، أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إلى قولِ لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾؟))[1].

فهنا طرح أهلُ السُّنَّة مقتضى المعقول الَّذي هو (عموم النَّكرة في سياق النَّفي)، والَّذي يقضي بعموم الظُّلم في الآية الكريمة لجميع ما يقع تحت اسمه، وأخذوا بمقتضى المنقول الَّذي هو تخصيص الظُّلم في الآية الكريمة بواحدٍ متميِّزٍ من (مَا صَدُقَاتِهِ)، وهو الشِّرك.

فإن كان ما يعارض المعقول المظنون من المنقول ليس كتابًا ولا سنَّةً مرفوعةً، ولا ما في حكمها، ولا مجمعًا عليه، قدَّموا المعقول المظنون قضاء بما يوجبه المنطق السَّليم.

وبيَّن الإمام الغزاليُّ رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابه: (قانون التَّأويل)[2] أنَّه إذا كان بين المعقول والمنقول تصادمٌ في أوَّلِ النَّظر، وظاهر الفكر فقد تحزَّب الخائضون فيه إلى مفرط بتجريد النَّظر إلى المنقول، وإلى مفرط بتجريد النَّظر إلى المعقول، وإلى متوسِّط طمع في الجمع والتَّلفيق. والمتوسِّطون انقسموا إلى من جعل المعقول أصلًا، والمنقول تابعًا، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل المنقول أصلًا، والمعقول تابعًا، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل كلَّ واحدٍ أصلًا، ويسعى في التَّأليف والتَّوفيق بينهما، فهم إذن خمس فرق. ثمَّ بيَّن ذلك وفصَّله واختار الفرقة المتوسِّطة، وهي الخامسة الجامعة بين

---

(١) صحيح البخاري [٣٣٦٠، ٣٤٢٩]، مسلم [١٢٤].

(٢) انظر: قانون التأويل، للإمام الغزالي (ص:٧).

البحث عن المعقول والمنقول الجاعلة كلَّ واحد منهما أصلًا مهمّا، المنكرة لتعارض العقل والشَّرع، وكونه حقًّا، ومن كذَّب العقل فقد كذَّب الشَّرع؛ إذ بالعقل عرف صدق الشَّرع. ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا النَّبيَّ من المتنبي، والصَّادق والكاذب. كيف يكذَّب العقلُ بالشَّرع، وما ثبت الشَّرع إلَّا بالعقل؟

وهؤلاء هم الفرقة المحقَّة، وقد نهجوا منهجا قويمًا، إلَّا أنَّهم ارتقوا مرتقى صعبًا، وطلبوا مطلبًا عظيمًا، وسلكوا سبيلًا شاقًّا..[1].

(١) انظر: المصدر نفسه (ص:١٠) فما بعد.